

شهادة مقدار المنافع

الاسم	سعيد عبدالرحمن سعيد القحطاني
رقم الهوية الوطنية / رقم الإقامة	1031524372

نوع المنفعة	مقدار المنفعة	تاريخ بداية الصرف
معاش تقاعد / نظام التأمينات	1983.75	2019/03/01
معاش نظامي التقاعد	7260.72	2021/01/25

جهة الحسم	حسم من	مبلغ الحسم	تاريخ انتهاء الحسم
حسم شراكات	معاش نظامي التقاعد	243	2029/11/01
حسم شراكات	معاش نظامي التقاعد	313	2028/09/01

جهة الحسم	حسم من	مبلغ الحسم	تاريخ انتهاء الحسم
-----------	--------	------------	--------------------

لا يوجد أي حسميات نشطة على المنافع المذكورة أعلاه

اسم البنك	نوع المنفعة	رقم الحساب البنكي الدولي
مصرف الراجحي	معاش تقاعد	SA8380000455608010308617
البنك الأهلي السعودي	معاش نظامي التقاعد	SA5010000024862822000105

Public عام



تحقق من صحة وصلاحيّة الشهادة عبر زيارة الرابط أدناه في الموقع الإلكتروني للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية أو عن طريق استخدام الرمز المعرف التالي

تعد هذه الشهادة من الوثائق الإلكترونية الحكومية الرسمية ويحظر قطعاً تقليدها أو إدخال أي تعديلات عليها سواء بالإضافة أو الحذف أو التغيير في بياناتها أو غير ذلك من أنواع التعديل، وتعد الشهادة لأغية إذا شابهها شيء من ذلك، كما تعرض صاحبها للملاحقة النظامية أمام الجهات المختصة بالإضافة إلى ما يفرضه نظام التأمينات الاجتماعية من عقوبات، ولا يجوز تداول الشهادة إلا في الأغراض التي أصدرت لأجلها وفقاً لأحكام نظام التأمينات الاجتماعية، والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية غير مسؤولة عن أي عملية تزوير أو تعديل تتم على البيانات الواردة فيها.



تشهد المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بأن البيانات الموضحة أعلاه حسب ما هو مسجل في نظامها وبناء على البيانات الحالية ووفقاً للوضع الحالي مالم يطرأ أي تغيير على حالة بيانات صاحب الوثيقة وقد أصدرت بناء على طالب الوثيقة.
(هذه الشهادة سارية المفعول لمدة 30 يوم من تاريخ إصدارها)

Public عام



تحقق من صحة وصلاحيّة الشهادة عبر زيارة الرابط أدناه في الموقع الإلكتروني للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية أو عن طريق استخدام الرمز المعرف التالي

تعد هذه الشهادة من الوثائق الإلكترونية الحكومية الرسمية ويحظر قطعاً تقليدها أو إدخال أي تعديلات عليها سواء بالإضافة أو الحذف أو التغيير في بياناتها أو غير ذلك من أنواع التعديل، وتعد الشهادة لاغية إذا شابهها شيء من ذلك، كما تعرض صاحبها للملاحقة النظامية أمام الجهات المختصة بالإضافة إلى ما يفرضه نظام التأمينات الاجتماعية من عقوبات، ولا يجوز تداول الشهادة إلا في الأغراض التي أصدرت لأجلها وفقاً لأحكام نظام التأمينات الاجتماعية. والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية غير مسؤولة عن أي عملية تزوير أو تعديل تتم على البيانات الواردة فيها.

